العرب
الأربعاء 2020/02/26
السنة 42 العدد 11629

مصر تغلق مواقع وقنوات شيعية تسبب الانقسام الاجتماعي

تمويلات خارجية مشبوهة لقنوات دينية على الإنترنت

الجدل يرافق القنوات الدينية بكل مذاهبها

أغلقت السلطات المصرية 13 موقعا وقناة دينية شيعية على الإنترنت، بعد حملات ومطالب عديدة بإغلاقها، وهو ما قامت به السلطات سابقا بإغلاق قنوات سنية بسبب تحريضها على الفتنة، والتهديد باستخدام العنف وتكفير المعارضين لحكم الإخوان.

القاهرة – أنهت محكمة مصرية جدلا استمر لسنوات، بقبول دعوى إغلاق ووقف بث المواقع والقنوات الشيعية في البلاد، والامتناع عن إصدار تراخيص للشركات الناشرة لمواقع وقنوات ذات مرجعية شيعية، وتحديداً عبر خدمات الإنترنت في مصر.

وألزمت محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة الشركات المرخص لها بخدمة الإنترنت في مصر، بحجب المواقع والقنوات على جميع الأراضي المصرية والتي يبلغ عددها 13 قناة وموقعا.

وجاء القرار بناء على الدعوى المرفوعة من المحامي سمير صبري، والتي طالب فيها بإغلاق ووقف بث المواقع والقنوات الشيعية بصفة عامة، وموقع النفيس بصفة خاصة لأضرارها المتعددة وتأثيرها السلبي على المجتمع.

واتهم صبري في لقاءات صحافية سابقة، القنوات التي ادعى عليها بأنها "تسبب في إحداث حالة من الانقسام في النسيج المجتمعي المصري".

وفي العام 2015، والعام 2017 ظهرت مطالبات مماثلة، بإغلاق هذه القنوات، ويقول متابعون إن الدستور المصري ينص في المادة 64 على حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الديانات السماوية. ولم يميز على أي نحو بين السنة والشيعة والطوائف الأخرى.

وأضافوا أن المشكلة الأساسية بالنسبة لهذه القنوات وخصوصا موقع النفيس، تتمثل في محاولاتها تغيير المجتمع المصري، إضافة إلى شبهات بتلقي الدعم والتمويل الخارجي من إيران وسوريا، ويغلف كل ذلك بالحديث عن الصراع السني الشيعي في الشرق الأوسط عموما.

يضاف إلى ذلك بأن هذه القنوات لا تخضع للضوابط والقوانين التي تنظم الإعلام الديني في مصر، إذ ينظم القانون المصري إجراءات وضوابط ظهور رجال الدين في وسائل الإعلام، فلا يجوز لغير المرخص لهم من علماء الدين الحديث في الشأن الديني عبر وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو الإلكترونية.

ويلزم القانون كل مؤسسة إعلامية بالتحقق من حصول عالم الدين على ترخيص ساري المفعول قبل السماح له بالظهور إعلاميا للحديث في الشأن الديني. كما يلزم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المؤسسات الإعلامية التي تخالف ذلك.

وأعطى القانون، اللجنة الحق في إيقاف الترخيص أو سحبه في عدة حالات من قبيل إذا أبدى رأيا مخالفا لصحيح الدين، أو منافيا لأصوله أو مبادئه الكلية المعتبرة، أو إذا ترتب على آرائه إشاعة الفتنة بين أبناء الأمة، أو إذا فقد شرط الأهلية، أو فقد شرطا من الشروط اللازمة للحصول على الترخيص.

> محكمة القضاء الإداري ألزمت الشركات المرخص لها لخدمة الإنترنت في مصر، بحجب 13 قناة وموقعا

وأكد عضو لجنة الإعلام والثقافة في مجلس النواب محمد شعبان تأييده حذف القنوات الشيعية، تجنباً لإثارة الفتنة في المجتمع، لافتا إلى أنها تمثل خطورة بالغة لما فيها من أفكار متطرفة ومحاولة نشر المذهب الشيعي في مصر.

وسبق أن أغلقت السلطات المصرية العديد من القنوات الدينية عقب ثورة 30 يونيو، بسبب تحريضها على الفتنة، والتهديد باستخدام العنف وتقوم بتكفير المعارضين لحكم الإخوان.

وحذّر الخبير الإعلامي ياسر عبدالعزيز من خطورة مثل هذه القنوات التي تحض على العنف أو الكراهية، مطالبا بضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية لحذف أي قنوات تخالف المعايير الأخلاقية لميثاق الشرف الإعلامي، مشددا على أن هذا الأمر يجب أن يطبق على جميع القنوات التي تنتهج هذا النهج العنصري بغض النظر عن انتمائها الديني أو الفكري.

ويؤكد خبراء في الإعلام بأن الإعلام الديني في المنطقة لم يُستثن من التأثيرات التي خضعت لها باقي أنماط وسائل الإعلام الأخرى، فعملت بعض القنوات على خلط ما هو ديني بما هو سياسي، وظهرت دعوات لمناصرة أحزاب وتيارات سياسية بعينها.

ومنذ فترة حكم الإخوان انطلقت حملات الدعاية السياسية على قنوات دينية مصرية، مثل "صَوت بنعم للإسلام" و"غزوة الصناديق"، و"قالت الصناديق للدين نعم".

وبالمثل تروج القنوات الشيعية، للأحزاب التابعة لإيران، وقد تصاعدت حدة طائفية بعض القنوات الدينية، بعد دخول إيران على خط تمويل قنوات شيعية تهدف إلى مهاجمة السُنة، وتلميع صورة إيران وحلفائها في المنطقة، لتصبح بعض القنوات الفضائية مسرحا لهذا الصراع بامتياز، نظرا لكثافة القنوات الممولة من إيران والتي تخرج في مواجهتها قنوات دينية سُنية بتمويل المؤسسات السُنية الكبرى في البلاد.

الصحف الموريتانية الخاصة تحتجب لتأخر الدعم الحكومي

نواكشوط - تعيش الصحافة الورقية في موريتانيا أزمة مادية مزمنة أدت إلى توقف الصحف الورقية الخاصة عن الصدور احتجاجا على تأخر صرف الدعم الذي تقدمه الحكومة للحد من تكاليف الطباعة.

ووفق تجمع الصحافة الموريتانية الذي يضم أكثر من ثلاثين صحيفة ورقية فإن لجنة شكلتها الحكومة ماطلت في تقديم الدعم للصحف الورقية وإبرام اتفاق مع المطبعة الوطنية لدعم تكاليف الطبع.

وقال بيان صادر عن التجمع إن اللجنة لم توقع بعد اتفاقا مع المطبعة الوطنية، بعد مرور أكثر من شهر على انتهاء عملها واصفا الأمر بـ"الإرادة السيئة".

وأضاف أن بعض أعضاء اللجنة يعارضون وبشكل علني دفع المبلغ للمطبعة، ويزيدون من وضع العراقيل، رغم أن مداولات لذات اللجنة خصصت المبلغ.

وطالب التجمع الحكومة بالتدخل السريع، من أجل تلافي تبديد المبلغ المخصص للمساهمة في الحد من تكاليف طباعة الصحف، متهما لجنة صندوق دعم الصحافة باللعب على الوقت من أجل أن يتم استخدام هذا المبلغ القليل جدا المخصص في أغراض أخرى.

وسبق لصحيفتي "القلم" و"ليفي أبدو" الناطقتين بالفرنسية أن قررتا التوقف عن الظهور احتجاجا على تأخر السلطات في دفع المنحة التي كانت تقلل من تكاليف الطباعة.

وتعاني الصحف الورقية في موريتانيا من مشاكل مادية منها غياب القراء والدعم والمداخيل من الإعلانات.

وشهدت موريتانيا في العام 2017 وللمرة الأولى في تاريخ صحافتها الورقية أزمة توقفت على أثرها الصحف المستقلة عن الصدور بشكل مفاجئ، ثم توقفت بعدها بأيام الصحف الحكومية لتعاود الصدور بعد نحو شهر، وذلك على خلفية نفاذ مخزون المطبعة الوطنية من الورق وعدم قدرتها على شراء المادة الأولية.

وأرجع المراقبون ما اعتبروه أسوأ أزمة إلى عدم قدرة المطبعة الوطنية بموريتانيا على طباعة الصحف نظرا لتراكم ديون لها على المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة وعجزها عن تسديد رواتب موظفيها.

> تجمع الصحافة الموريتانية: لجنة حكومية ماطلت في إبرام اتفاق مع المطبعة الوطنية لدعم تكاليف طباعة الصحف

وطالبوا بالاهتمام بها وتطويرها وتحسين أدائها حتى لا تتكرر مثل هذه الأزمات. وأشاروا إلى أن توقف الصحف الورقية ينعكس سلبا على التعددية في ميدان الصحافة ويسيء إلى سمعة البلد.

وكان الدعم الحكومي في موريتانيا موجها للصحف الورقية والإلكترونية قبل أن تبرز إلى الوجود 5 قنوات وخمس إذاعات خاصة. ويرى البعض أن هذا الدعم ارتهان لوجهة النظر الرسمية.

وتصدر في موريتانيا نحو 25 صحيفة ورقية خاصة عدا صحيفة "الشعب" الحكومية وتطبع جميع الصحف الموريتانية في المطبعة الحكومية الوحيدة التي بنيت قبل أكثر من 50 سنة.

وظهرت الصحافة الورقية في موريتانيا بداية تسعينات القرن الماضي وبعد أن كانت العشرات من الصحف تصدر بانتظام لم يعد يظهر منها بشكل منتظم سوى 25 صحيفة.

كورونا يمنع طرد صحافية أميركية من الصين

بكين – ستضطر صحافية أميركية طُردت من الصين بسبب أزمة اندلعت بين صحيفتها والبلد الآسيوي، إلى البقاء في ووهان، مركز تفشي وباء كورونا، إلى حين "القضاء" عليه، على ما أعلنت السلطات الصينية الثلاثاء.

وتعد تشاو دينغ الصحافية العاملة في صحيفة "وول ستريت جورنال" واحدة من الصحافيين الأجانب القلائل الموجودين في ووهان (وسط البلاد) حيث يفرض حجر صحي صارم منذ نهاية يناير الماضي، يمنع الدخول إليها والخروج منها.

وتعرّضت الصحافية للطرد مع إثنين من زملائها، غادرا الأراضي الصينية الإثنين، على خلفية نشر مقالة رأي في الصحيفة الأميركية اليومية، اعتبرته بكين ينطوي على عنصرية. ففي خضم انتشار وباء كورونا، امتعض النظام الصيني من المقال الذي حمل عنوان "الصين هي الرجل المريض الفعلي في آسيا"، وهي عبارة ظهرت في القرن التاسع عشر للدلالة على الصين خلال حقبة الاستعمار.

ورفضت "وول ستريت جورنال" الاعتذار من بكين، فيما سحبت السلطات الصينية إجازة مزاولة مهنة الصحافة من ثلاثة صحافيين تابعين للصحيفة الأميركية من ضمنهم تشاو دينغ.

لكن الصحافية لم تتمكّن من مغادرة الأراضي الصينية حتى الآن بسبب منعها من الخروج من ووهان.

وقال المتحدّث باسم الخارجية الصينية الاثنين "سنسمح ببقائها في ووهان لأسباب إنسانية ولكنها لن تكون قادرة على إجراء مقابلات". وتابع "ما أن يتمّ القضاء على الوباء، سنسمح لها بالمغادرة في أسرع وقت ممكن".

صور النزاعات تهيمن على ترشيحات مسابقة الصحافة العالمية للصور

أمستردام – تهيمن صور من مناطق النزاعات على ترشيحات مسابقة مؤسسة الصحافة العالمية للصور هذا العام أيضا.

ومن بين الأعمال المرشحة صورتان من احتجاجات ضد الحكومات في الجزائر والسودان، إلى جانب صورة من الحرب السورية وأخرى لسقوط الطائرة في إثيوبيا، وصورة تتعلق بالهجرة وأخرى لتجارة الأسلحة.

وأعلن منظمو المسابقة الثلاثاء في أمستردام أن من بين نحو 74 ألف صورة رشحت لجنة التحكيم هذه الصور الـ6 للجائزة الرئيسية.

ومن المقرر إعلان الفائزين في المسابقة في 16 أبريل المقبل.

وتسعى المسابقة إلى تسليط الضوء على عمل المصورين الذين جعلوا الأحداث أو الموضوعات ذات الأهمية الصحفية العالية متاحة بسهولة في شكل مرئي في العام الماضي. وشارك أكثر من 3200 مصور من 125 دولة في مسابقة هذا العام. ومن بين المصورين المرشحين للجائزة، الجزائري فاروق بعطيش، الذي التقط صورة للاحتجاجات الطلابية في الجزائر لصالح وكالة الأنباء الألمانية، والمصور الإثيوبي مولوجيتا أييني، والياباني ياسوشي شيبا، والبولندي توماس كاتشور، والأيرلندي إيفور ريكيت، والروسي نيكيتا تريوشين.

ومن الموضوعات المرشحة للفوز في فئة القصة المصورة الاحتجاجات في الجزائر وهونغ كونغ وسقوط الطائرة في إثيوبيا.

وتظهر إحدى الصور مقاتلا من قوات الحماية الكردية شمال سوريا، أصيب بحروق شديدة، وتبدو صديقته التي زارته في مستشفى في الحسكة، وكانت في البداية مترددة في دخول الغرفة، حيث شعرت بالرعب من جروحه، لكن الممرضة أقنعتها أن تمسك بيد أحمد وتجري محادثة قصيرة، بحسب ما ذكرت مؤسسة الصحافة العالمية للصور على موقعها.

وتتناول صورة أخرى مرشحة للجائزة، الهجوم الإرهابي الذي استهدف محيط مستشفى للسرطان في العاصمة المصرية القاهرة.